اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

3 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

تطبيق القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥

ورقة عمل مقدمة من سلطنة عمان باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

أولا – معلومات أساسية

١ – وافقت الدول الأطراف في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها لعام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وذلك ضمن صفقة شاملة مؤلفة من ثلاثة مقررات ومن القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وأخذ المؤتمر على عاتقه تعزيز المعاهدة، وتحقيق الانضمام العالمي الشامل إليها، واعتماد مبادئ وأهداف تتناول مسألة تطبيق المعاهدة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ – وخلال الفترة الممتدة بين مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وفي خطوة تشكل تطورا إيجابيا يعود الفضل فيه إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط والالتزامات التي أعلنها مؤتمر عام ١٩٩٥، أصبحت الدول العربية كافة أطرافا في معاهدة عدم الانتشار.

٣ – وقد أقر مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ سيظل ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. وأقر أيضا بأن هذا القرار يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ ومن الركائز التي جرى على أساسها تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى دون تصويت.

٤ - ورحب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بجملة أمور منها انضمام الدول العربية كافة إلى المعاهدة، ودعا إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إليها، إلى القيام بذلك وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥ - بيد أن إسرائيل بالرغم من ذلك كله لا تزال تواصل تحديها للمجتمع الدولي بعدم انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار ورفضها إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يبعث على القلق بشكل متزايد وينعكس سلبا على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٦ - واعتمدت الجمعية العامة للسنة السابعة والعشرين على التوالي قرارا بتوافق الآراء يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وواصلت الجمعية العامة كل عام تأييد واعتماد القرار المعنون ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط'' بأغلبية ساحقة. وكان آخر تلك القرارات القرار ١٠٣/٦١ الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن القلق إزاء ما يشكله انتشار الأسلحة النووية من تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولاحظت أن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها وموادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تصبح كافة دول المنطقة أطرافا في المعاهدة.

٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار GC(50)/RES/16 المعنون ''تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط''، الذي يؤكد في الفقرة ٢ من منطوقه ''٢- الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية''.

٩ - وكان مما يؤسف له أن قامت بعض الدول، أثناء المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في إطار دورتها العادية الخمسين لعام ٢٠٠٦، بعرقلة كافة الجهود المبذولة لمناقشة مشروع القرار ذي الصلة بالبند المعنون ''القدرات النووية الإسرائيلية والخطر الإسرائيلي النووي''، وهو البند الذي يعبر عن القلق الذي يساور الدول في منطقة الشرق الأوسط من جراء المخاطر الناشئة عن تلك القدرات التي تشكل تهديدا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثانيا – موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

١٠ – تعتقد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح؛ ورغم عدم إحراز تقدم حقيقي في تطبيق القرار والمقررات والنتائج التي اعتمدتها المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة، لا سيما مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، لا تزال تلك الدول ترى أن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وعمل لجنته التحضيرية يهيئان الفرصة لاستعراض وسائل تعزيز المعاهدة والاتفاق على سبل المضي بها قدما واتخاذ خطوات عملية وقابلة للتنفيذ نحو تطبيقها.

١١ – وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات العربية واقتُرحت في مختلف منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف عشرات القرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أنه رغم الدعم الدولي الذي حظيت به هذه المبادرات العربية، لم تُتخذ أي خطوات عملية حقيقية على المستوى الدولي لتعزيز تطبيق هذه القرارات.

١٢ – وكانت الدول العربية دائما وما زالت على قناعة بأن الحل العملي الوحيد لقضايا انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يقتصر على اعتماد نهج إقليمي للتصدي لهذه المشكلة من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها، بل يكمن كذلك في اعتماد نهج دولي يبتعد عن الانتقائية وأسلوب الكيل بمكيالين.

١٣ – وبالنظر إلى فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، فإن نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ التي تستند إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ تعتبر نقطة الانطلاق لمناقشات مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ واجتماعات لجنته التحضيرية وهو الذي يعد المحصلة التراكمية لهذين المؤتمرين. ومع الأخذ في الاعتبار أن الإخلال بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ يعني الإخلال بجميع نتائج ذلك المؤتمر ومن شأنه أن يسفر عن الانتقاص من سلامة المعاهدة وقرار تمديدها.

١٤ – وبالرغم من انقضاء ١٢ عاما منذ اتخاذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط في عام ١٩٩٥، فإن الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لم تقم بأي محاولة جدية من أجل تطبيقه أو اعتماد آلية لمتابعته.

١٥ - وللأسف، فإن إصرار إسرائيل المستمر على عدم الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار يشكل تهديدا لأمن واستقرار الدول العربية التي انضمت كافة إلى المعاهدة كأطراف فيها مما قد يدفع تلك الدول إلى إعادة النظر في نهجها إزاء تلك القضية في المستقبل.

١٦ - وبناء على ذلك، فلا بد للدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الوديعة الثلاث، أن تتحمل مسؤولياتها ببذل قصارى جهدها من أجل تحقيق التطبيق الكامل للقرار ومساعدة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ولجانه التحضيرية على تحديد الخطوات العملية التي تكفل التطبيق الكامل لهذا القرار وتحقق أهدافه.

ثالثا - مقترحات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

١٧ - بناء على ما تقدم، فإنه يتحتم على المؤتمر، إضافة إلى إطلاق دعوة لا لبس فيها تطالب إسرائيل بالانضمام دون إبطاء إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، أن يتخذ الخطوات التالية:

(أ) تجديد التزام المجتمع الدولي بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، واعتماد آليات فعالة لتطبيقه؛

(ب) إنشاء هيئة فرعية ضمن اللجنة الثانية لمناقشة تطبيق القرار المتعلق بالشرق الأوسط وإعداد آلية لمتابعته؛

(ج) إنشاء لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء مكتب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بغية القيام بين الدورات بمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط، ولا سيما انضمام إسرائيل على وجه السرعة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ولاجتماعات لجنته التحضيرية؛

(د) دعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي طبقا لبند جدول الأعمال المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط'' تمهيدا لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية؛

(هـ) الحصول على التزام واضح من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، يتماشى مع التزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة، بألا تنقل إلى إسرائيل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة التفجير النووي أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة، وبألا تساعد إسرائيل بأي شكل من الأشكال على نحو يسهم في زيادة

قدرتها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووي أخرى أو على اقتنائها بغير ذلك من السبل؛

(و) يتعين على جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تعلن، طبقا للفقرة السابعة من ديباجة المعاهدة وللمادة الرابعة منها، عن التزامها بألا تنقل إلى إسرائيل معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة ذات صلة بالأسلحة النووية وألا تقدم إليها المساعدة في المجال النووي سواء كان ذلك لأغراض سلمية أو عسكرية؛

(ز) رصد تلك الالتزامات ومتابعتها عن طريق تقارير تقدمها الدول الأطراف إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، وكذلك إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر عقدها في وقت سابق للمؤتمر. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير على نحو شفاف معلومات عن حركة تلك المواد أو التكنولوجيا النووية إلى إسرائيل أو أي أنشطة ذات صلة بها تتعلق بالمجال النووي، سواء كانت لأغراض سلمية أو عسكرية؛

(ح) توجيه طلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتعميم تلك التقارير أثناء انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ واجتماعات لجنته التحضيرية بغية النظر فيها وتقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ الالتزامات المطلوب من تلك الدول الامتثال لها.